
قناة البحرين:

بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية

سفيان التل (*)

خبير في شؤون البيئة.

خلفية تاريخية

تعتبر فكرة القناة التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت فكرة قديمة، وقد ظهرت أول خرائط لهذه لفكرة في القرن السادس عشر، وكانت تربط بين حيفا وبحيرة طبرية. كما ظهرت سنة ١٨٥٠ محاولة بريطانية لربط البحر المتوسط ببخيرة طبرية.

كذلك اقترح الكابتن وليم آلن شق قناة تربط خليج حيفا بوادي الأردن قرب بيسان ليتم إغراق وادي الأردن حتى البحر الميت. ويستكمل شق القناة جنوبي البحر الميت إلى أن تصل إلى خليج العقبة، بهدف إبحار السفن من حيفا إلى العقبة^(١).

أما الصهيونية، فقد حلمت بالفكرة قبل قيام إسرائيل؛ إذ قدم مهندس سويسري (يدعي ماكس بورغارت (Max Borgart) اعتنق اليهودية وسمى نفسه أبراهام بن أبراهام)، إلى ثيودور هرتزل اقتراحاً في سنة ١٨٩٩ لشق قناتين عبر الدولة الصهيونية المقترحة في فلسطين:

القناة الأولى للري، وهي من المياه العذبة تخرج من بحيرة طبرية وتمر عبر الأراضي الفلسطينية.

والقناة الثانية تربط البحر المتوسط بوادي الأردن وتستعمل للأغراض الملاحية والصناعية وإنتاج الكهرباء.

وقد اهتم هيرتزل بالفكرة وأشار إليها في سنة ١٩٠٢ في كتابه (*Altneuland*)، وحدد سنة ١٩٢٣ موعداً لتحقيق الفكرة.

(*) من مؤلفاته: التخطيط الإقليمي والتجربة الأردنية (١٩٨١).

(١) انظر محمد أبو عريضة في: العرب اليوم، ٤/٥/٢٠٠٤.

وهناك محاولة أخرى قامت بها الوكالة اليهودية سنة ١٩٣٨، في أثناء الانتداب البريطاني، وذلك بتكليف خبير ري أمريكي هو البروفسور لاودرميلك، الذي طار فوق فلسطين وقدم مشروعه سنة ١٩٤٤ متضمناً التوصيات التالية:

١ - تحويل مجرى نهر الأردن إلى المنطقة الساحلية وصحراء النقب، والاستيلاء على رافديه الرئيسيين الحاصباني وبانياس.

٢ - الاستيلاء على مياه نهر الليطاني لاستعمالها في الزراعة والطاقة الكهربائية.

٣ - شق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت وتبدأ من خليج حيفا عبر نهر المقطع ومرج ابن عامر إلى العفولة ثم وادي جالود إلى غور بيسان، حيث تمر عبر مجرى نهر الأردن وتصل إلى البحر الميت.

محاولات الكيان الصهيوني

بعد سنتين من إعلان الصهاينة دولتهم في فلسطين، أي في سنة ١٩٥٠، كلفت حكومتهم المهندس جون كيتون (John Keyton) بإعداد خطة شاملة للري والطاقة. واستمر كيتون حتى سنة ١٩٥٥ يقدم الدراسة تلو الدراسة، وكلها تركز على ربط البحر المتوسط بالبحر الميت وبمسارات مختلفة.

بعد ذلك أخذت حكوماتهم المتعاقبة تشكل اللجان لمتابعة الموضوع. واقترحت لجنة اكشتاين في سنة ١٩٧٤ مساراً يبدأ من جنوب يافا مروراً بخربة قمران شمال البحر الميت، وعبر نفق تحت جبال القدس.

واقترح المهندس شلومو غور قناة تبدأ من مياه خليج الكرمل على البحر المتوسط وعبر نهر المقطع وتصب في غور الأردن قرب بيسان، وتكون ما سماه بحر الأردن، حيث يمتد من بيسان إلى وادي عربية بعرض يتراوح ما بين ٤ - ١٤ ميلاً وطول ١٤٤ ميلاً. وقد كثرت المسارات المقترحة للقناة حتى بلغت ٢٧ مساراً^(٢).

أما القرار الأخير، فقد استقر على مقترح البروفسور يوفال نيئمان سنة ١٩٧٧. ويبدأ هذا الممر من مستوطنة قطيف على ساحل غزة وينتهي عند عين بقيق جنوبي البحر الميت.

بدء التخطيط والتنفيذ

أعلنت حكومة الكيان الصهيوني هذا المشروع أول مرة سنة ١٩٧٨ بعد أن كانت تتكتم عليه. وفي سنة ١٩٨٠، وبعد أن أنهت اللجنة التي يرأسها يوفال نيئمان الدراسة، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتنفيذ المشروع.

(٢) سفيان التل، «قناة.. وثلاثة بحار»، العربي، العدد ٥١٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).

بعد ذلك بدأ الترويج لهذا المشروع في أوساط مختلفة منها وسائل الإعلام المحلية والدولية، التي نُشرت فيها أهداف متعددة له. وتم، ولأول مرة، تقديم تقرير رسمي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وهو المؤتمر الذي انعقد في نيروبي سنة ١٩٨١(*).

وصف المشروع الإسرائيلي

– تبدأ القناة بمضخات تسحب المياه من البحر المتوسط قرب مستوطنة قطيف شمالي قطاع غزة، وتضخ في قناة مكشوفة طولها ١,٦ كم على الساحل، ثم تدخل في أنبوب مضغوط بطول ٥,٣ كم وقطر ٤,٧ م عبر قطاع غزة شمالي خان يونس بـ ٥ كم.

– بعد هذا النفق تبدأ قناة مكشوفة بطول ٢٢ كم وعرض ٢٥ م، تليها محطة ضخ ترفع المياه إلى حوالي ١٠٠ متر (٣٢٥ قدماً) لتصب في بركة تخزين للمياه.

– بعد ذلك تنساب المياه من بركة التخزين إلى نفق تحت الجبال طوله حوالي ٨٠ كم وقطره حوالي ٥,٧ أمتار (١٥ قدماً)، وبه عدة فتحات للتهوية، وينتهي عند ساحل بليم على البحر الميت.

المشروع القناة الإسرائيلي أخطار تهدد الأردن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

– وعلى نهاية النفق تقام عدة برك بارتفاعات متفاوتة للاستفادة من تدفق المياه وسقوطها، وإنشاء ما سمي محطة كهرباء البحر الميت.

– تسقط المياه بعد ذلك على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الميت عند عين بقيق ومسعدة.

وبذلك، فإن إجمالي طول القناة سيكون ١١٤ كم، وتبلغ طاقتها ٥٠ متراً مكعباً في الثانية أو ١٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

الأهداف الإسرائيلية للمشروع

هناك أهداف أعلنتها إسرائيل، وهناك أهداف ظلت طي الكتمان. ومن مجمل الأهداف المعلنة ما يلي:

١ – توليد طاقة كهربائية نتيجة فارق الارتفاع.

٢ – استغلال الطاقة الكهربائية بطريقة جديدة ناتجة من الفارق في درجات الحرارة بين طبقات الماء العليا والأقل ملوحة (الواردة من البحر المتوسط) وطبقات الماء السفلى (مياه البحر

(*) في السنة نفسها تشكلت في الأردن، ولأول مرة، دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة. وجرى نقلي إليها بعد أن كنت مديراً لدائرة التخطيط الإقليمي. ومنذ ذلك التاريخ بدأ اهتمامي بمشروع القناة هذا وبالظروف البيئية التي يمكن أن تؤثر في المنطقة بكاملها، وانتُدبت ممثلاً للأردن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقره الرئيسي في نيروبي أيضاً.

الميت)، وذلك عن طريق استغلال الطاقة الشمسية الساقطة على الطبقات العليا. ويتم ذلك باستعمال أنابيب غاز الفريون لتوليد الكهرباء وتشغيل المولدات (المرايا الشمسية).

٣ - إقامة عدة مفاعلات نووية على امتداد القناة لإنتاج الطاقة والصناعات النووية وتحلية المياه، وقيل إنها أربعة مفاعلات.

٤ - إقامة مجمعات سكنية تستوعب آلاف المهاجرين الجدد، وتزويد هؤلاء المهاجرين بالطاقة الكهربائية والنوعية المولدة.

٥ - استغلال الصخور الزيتية وإنتاج ٢٠ ألف برميل من الزيت يومياً.

٦ - إقامة مجموعة من البحيرات الصناعية واستغلالها للغايات السياحية ولتربية الأسماك والجمبري (القرديس).

٧ - إقامة حوالي ١٠٠ مستوطنة زراعية على امتداد النقب الشمالي.

٨ - رفد البحر الميت بالمياه تعويضاً عن تحويل مجرى نهر الأردن.

٩ - أما أعجب الأهداف وأغربها فهو هدف ديني، ويتمثل، بحسب ما يُعتقد، في تحقيق النبوءة الواردة في سفر حزقيال: «ويكون الصيادون واقفين عليه من عين جدي إلى عين عجلايم يكون لبسط الشباك ويكون سمكهم على أنواعه كسمك البحر العظيم كثيراً جداً»^(٣).

ومن هذا المنطلق تقول صحيفة بديعوت أحرنوت إن مجموعة من رجال الأعمال يرغبون في صيد السمك في البحر الميت، ويحاولون إقناع المسؤولين العسكريين عن المنطقة بمنحهم حق الصيد، وإنهم أقنعوا رئيس المجلس الإقليمي بأنهم جادون في طلبهم. وتعهدوا للسلطات بأن التصريح سيشير إلى أن ليس هناك أسماك في البحر الميت. ويسعى رجال الأعمال فور حصولهم على الإذن لبيع تصاريح الصيد بنحو ١٠٠ دولار لكل مسيحي يؤمن بأن النبوءة على وشك أن تتحقق^(٤).

مستوى سطح البحر الميت

في سنة ١٩٥٤ كان مستوى سطح البحر الميت - ٣٩٥ م تحت مستوى سطح البحر. وكان مستوى سطحه يكاد يكون في حالة توازن بين ما يصب فيه وما يتبخر منه. وكان معدل جريان نهر الأردن يساوي ١٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة، يضاف إليها ٤ آلاف مليون متر مكعب تصب في البحر الميت من شرقه وغربه. وكان حوض البحر الميت الشمالي يساوي ٧٥٦ كم^٢ وحوضه الجنوبي ٢٤٤ كم^٢. (أي أن كامل مساحة البحر الميت كانت سنة ١٩٥٤ تساوي ١٠٠٠ كم^٢).

(٣) الكتاب المقدس، «سفر حزقيال»، الأصحاح ٤٧، الآية ١٠.

(٤) الرأي (الأردن)، ١٠/١٠/٢٠٠٣.

وبسبب تحويل مجرى نهر الأردن، وبسبب المشاريع التي أقيمت لحجز المياه التي ترفد نهر الأردن، أخذ منسوب البحر الميت يتناقص تدريجياً حتى بلغ في سنة ١٩٩٦ (- ٤١٠م) تحت مستوى سطح البحر، أي أن منسوب سطح البحر الميت قد انخفض ١٥ متراً ما بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٩٦.

أما دراسات الكيان الصهيوني، فقد توقعت أن ترفد هذه القناة البحر الميت بما يساوي ١٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، وبإضافة ٦٠٠ مليون متر مكعب من الروافد، سيصب في البحر الميت ما مجموعه ٢٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. وليعود مستوى سطح البحر إلى - ٣٩٥ متراً تحت مستوى سطح البحر سنة ٢٠٠٠ وتعود مساحته إلى ما كانت عليه في الخمسينيات. وبعد سنة ٢٠٠٠، توقعت الدراسة الإسرائيلية أن تزداد مساحة البحر الميت لتصل إلى ١٧٣ كم^٢، وبذلك سوف تغمر المياه أجزاء خارج البحر الميت لتصل إلى غور الصافي وغور فيفا في الأردن^(٥).

التكاليف سنة ١٩٨٣

أفادت المعلومات التي ترددت بشأن التكلفة بأن هذه التكلفة راوحت بحسب أسعار سنة ١٩٨٠ بين ٦٨٠ و ٨٠٠ مليون دولار. وقدرت تقارير أخرى التكلفة بأنها ستتجاوز ١٠٠٠ مليون (بليون دولار). إلا أن الكيان الصهيوني قدر تكلفة المشروع سنة ١٩٨٣ بـ ١,٥ بليون دولار، كما قدر أنه سيتم جمعها من خلال منظمة السندات الإسرائيلية. وقد تمكنت هذه المنظمة من جمع ١٠٠ مليون دولار لتغطية المرحلة الأولى من المشروع. وقدرت إسرائيل أيضاً أن المشروع يحتاج إلى سنتين لإعداد الدراسات والمسوحات والمخططات والتصاميم النهائية وشروط العطاء. كما أعلن عدد من الشركات الدولية من سويسرا وكندا وجنوب أفريقيا استعدادها للمساهمة في تنفيذ المشروع أو تمويله، ورحب الصهاينة بذلك.

الجدوى الاقتصادية للمشروع

بالرغم من الترويج والتسويق الإعلامي اللذين قام بهما الكيان الصهيوني لهذا المشروع، والتركيز على أنه إنجاز علمي وتكنولوجي متميز، فقد رافق ذلك حملة معارضة في داخل إسرائيل منذ إعلان المشروع، واعتبرته مشروعاً متسرعاً ومتهوراً يحتاج إلى الدراسة للتأكد من مدى جدواه الاقتصادية، وأن أي دراسات معمقة قد تثبت عدم جدوى هذا المشروع.

كذلك اعترفت لجنة التخطيط بأن المشروع لن يرد تكاليفه قبل ثلاثين سنة من بداية الإنتاج. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار عشرين سنوات للتخطيط والتنفيذ، فإنه سيرد تكاليفه بعد ٤٠ سنة. يضاف إلى ذلك الخسائر التي يمكن أن تلحق بشركة البوتاس الإسرائيلية من جراء ارتفاع منسوب البحر.

ورغم هذا استمرت الحكومة الإسرائيلية في الإشارة إلى المكتسبات الاستراتيجية

(٥) التل، المصدر نفسه.

والسياسية، من دون أن تحددها أو تدخل في تفاصيلها، مما يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً، وهو أن هناك أهدافاً غير معلنة للمشروع.

سلبيات المشروع على الأردن

إن السلبيات التي سنوردها هنا هي خلاصة لأراء مختلف الجهات الأردنية، سواء كانت وزارات أم مؤسسات أم جامعات أم شركات، وقد وضعت لتساعد الساسة الأردنيين في التصدي لهذا المشروع على المسرح الدولي:

١ - الأخطار الاقتصادية والاجتماعية

أ - إغراق أراض أردنية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

ب - غمر منشآت ومرافق سياحية ومواقع أثرية.

ج - إغراق أجزاء كبيرة من طريق سويمة - غور الصافي - العقبة، حيث أنشئ هذا الطريق بعد انحسار مستوى سطح البحر الميت.

ج - أضرار كبيرة ستلحق بشركة البوتاس الأردنية؛ إذ إن شركه البوتاس قد أقامت منشآتها بعد تحويل مجرى نهر الأردن، أي على المستوى المنخفض للبحر الميت. وتشمل هذه المنشآت القنوات والملاحات والسدود ووحدات الضخ وقنوات التصريف والمرافق المقامة عليها. هذا وسوف يتعرض كامل مشروع البوتاس الأردني للغرق عندما يصل مستوى سطح البحر الميت إلى ٣٨٦ م تحت سطح البحر.

د - سوف تتأثر سلباً مشاريع استغلال المعادن، مثل صخور البوتاس والصخر الملحي واستخراج البترول والغاز الطبيعي من شبه جزيرة اللسان. كما ستتأثر صخور القار من وادي عسال.

هـ - ستتأثر سلباً مشاريع سلطة المصادر الطبيعية في استغلال الطاقة الحرارية الجوفية للمياه الحارة في منطقة الزارة.

و - سوف تُغمر بعض التجمعات السكانية، مما يؤدي إلى تهجير سكانها وتشريدهم.

ز - احتمالات تزايد النشاط الزلزالي نتيجة ازدياد الضغط على قعر البحر الميت. ومن المعروف أن المنطقة ذات نشاط زلزالي خفيف ولكنه مستمر. وتعتبر حفرة الانهدام إحدى مناطق الضغط البنيوية الرئيسية في العالم والتي تعرضت خلال الأزمة الجيولوجية لعدة حركات صدعية وبراكين وزلازل، وكلنا عشنا بعضاً منها وشعرنا خلال هذه السنة والسنوات التي سبقتها بثلاث هزات في المنطقة.

٢ - الأضرار البيئية

أ - الضرر البيئي الأول هو تحويل البحر الميت، وهو إرث بشري متفرد ومتميز، إلى

بحر حي، إذ إن القناة ستنقل إليه أنواعاً جديدة من الأحياء المائية والتي ستحملها مياه البحر المتوسط، مما يحدث في تركيبة مياهه تغيرات بيولوجية وكيميائية.

ب - اختلال التركيز الكيميائي لطبقات مياه البحر الميت سيؤدي إلى تكون طبقة علوية يكون تركيز الأملاح فيها أقل من التركيز الحالي للطبقة العليا.

ج - وصول البقايا الصلبة والسائلة من الصناعات إلى مياه البحر الميت سيؤدي إلى تلوثها كيميائياً.

د - ازدياد أخطار التلوث الناتجة من النشاط النووي للمفاعلات المتوقع إقامتها على امتداد القناة؛ إذ سيكون لاستخدام مياه القناة في تبريد هذه المفاعلات النووية آثار سلبية على البحر الميت والأراضي الأردنية والبيئية بشكل عام، نتيجة لتسرب المواد المشعة إلى الهواء والماء، آخذين بعين الاعتبار احتمال حدوث زلازل وتصدعات في المنشآت النووية.

هـ - غمر بعض المواقع الأثرية ومصببات الينابيع المعدنية الأردنية.

و - انخفاض تركيز الأملاح سيجبر شركة البوتاس العربية على زيادة كمية المياه التي يتم ضخها من البحر إلى الملاحات، إضافة إلى زيادة مساحة هذه الملاحات بحيث تعطي الكمية نفسها بنسبة تزيد عن ١٥ في المئة.

ز - إنشاء هذه القناة سيزيد من فرص استغلال الصخر الزيتي وإقامة المصانع اللازمة لذلك، حيث إن هذه القناة سوف توفر المياه اللازمة لهذه الصناعة. ومن المعروف أن صناعة الصخر الزيتي تنفث انبعاثات سامة مثل غازات الكبريت والنيروجين وأي انبعاثات أخرى حسب طبيعة الصناعات التي يمكن أن تنشأ، بالتالي، هناك. يضاف إلى ذلك تلويث البحر الميت بالمخلفات الزيتية التي سوف تتسرب بالتأكد إليه.

ح - مخاطر يمكن أن تنتج من سوء الاستعمال أو التخزين أو الانفجار في منطقة غير مستقرة عسكرياً وسياسياً، وعلينا أن نتذكر الحوادث النووية في كل من ثري مايل أيلاند (Three Mile Island) وتشيرنوبيل، بالإضافة إلى كثير من حوادث التسربات النووية التي لم يتم الإعلان عنها.

٣ - التأثيرات السلبية على المياه الجوفية العذبة

حسب آراء الجيولوجيين، هناك حد فاصل بين المياه الجوفية العذبة والمياه الجوفية المالحة. ويتأثر ذلك الحد نسبياً عند زيادة المياه المالحة أو نقصانها، فيتقدم عند الزيادة نحو الشرق ويتراجع عند النقصان إلى الغرب (حالة متشابهة في الأزرق)، وسوف يؤدي شق القناة الإسرائيلية إلى تدفق مياه البحر الأبيض المتوسط نحو البحر الميت بمعدل ١٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ورفع منسوب البحر الميت في السنوات العشر الأولى إلى ١٠ أمتار وفي السنوات العشر التي تليها ٥ أمتار أخرى.

إن عمق ١٥ متراً مضروباً بمساحة البحر الميت المقدرة بـ ١٠٠٠ كم^٢ يساوي ١٥٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه ذات الوزن الثقيل بسبب احتوائها على نسبة عالية من الأملاح. وإن هذه الزيادة في منسوب البحر الميت والوزن الناتج منها سوف يؤديان إلى تحريك الحد الفاصل بين المياه الجوفية العذبة والمالحة نحو الشرق على الشاطئ الشرقي للبحر الميت. وسوف يؤدي ذلك إلى الضغط على المياه الجوفية العذبة المخزونة وتحريكها حركة دائرية بعكس عقارب الساعة، وذلك بسبب طبيعة المنطقة الطبوغرافية والضغط المعاكس من جهة الشرق وعدم نفاذية الصخور من الجهة السفلية، والنفاذية المرتفعة للصخور على السطح بسبب التشققات المكثفة في المنطقة باعتبارها جزءاً من حفرة الانهدام، والتي شهدت حركات تكتونية ضخمة في الماضي.

من شأن المشروع الإسرائيلي أن يجلب المزيد من المهاجرين، وإنشاء رافد بشري مستمر للجيش الإسرائيلي، وإقامة أربعة مفاعلات نووية.

وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خروج كميات هائلة من المياه الجوفية إلى السطح قدرت بمعدل ٤٨٤ مليون متر مكعب سنوياً. وسوف تنساب هذه الكمية إلى البحر الميت ويتبخر جزء منها.

وسيؤدي ذلك بالتالي إلى حرمان الأردن من جزء لا يستهان به من مخزونه من المياه الجوفية، لا سيما أن مصادر المياه في الأردن شحيحة ولا تكاد تكفي حاجات النشاطات المختلفة.

الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمشروع الصهيوني

تتلخص الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمشروع الإسرائيلي ببناء المستوطنات، وجلب المزيد من المهاجرين، وتكوين واقع ديموغرافي جديد في المنطقة، وإنشاء رافد بشري مستمر للقوات العسكرية الإسرائيلية، وإقامة أربعة مفاعلات نووية متعددة الأغراض، وترسيخ الثقة بالكيان الإسرائيلي في أذهان اليهود في مختلف أنحاء العالم، مما يشجع على جذب الشباب اليهود للعمل في بناء القناة والمشاريع التابعة لها، والتي ستعمل على استغلال الثروات الطبيعية والمواد الأولية غير المستغلة في جنوب فلسطين، وفتح آفاق شاسعة لتطوير القاعدة الصناعية الإسرائيلية، وإحباط الإنسان العربي في الوقت نفسه من خلال إظهار إسرائيل بأنها قادرة على إقامة المشاريع الكبرى.

موقف القانون الدولي

كان الرأي الأردني قبل توقيع اتفاقية وادي عربة يتلخص بأن المشروع الإسرائيلي مخالف للقانون والأعراف الدولية للأسباب التالية:

١ - يعتبر المشروع محاولة من جانب واحد للتصرف في مياه مشتركة، حيث إن الأردن دولة مشاطئة للبحر الميت وتسيطر على أكثر من نصف شواطئه ومياهه ولها حق السيادة عليها بموجب القانون الدولي.

٢ - إن شق القناة يعتبر خرقاً للصلاحيات الممنوحة لسلطة الاحتلال بموجب المادتين ٥٢ و ٥٣ من لوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وانطباق تلك الاتفاقية على الأراضي العربية المحتلة.

٣ - إن شق القناة يعتبر خرقاً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتي أكدتها جملة قرارات الأمم المتحدة.

٤ - سيلحق المشروع أضراراً مباشرة ولا يمكن تعويضها بالحقوق والمصالح الحيوية الأردنية وهذا أمر مخالف لقواعد القانون الدولي.

٥ - سيلحق المشروع أضراراً مباشرة بإنتاج واستثمارات شركة البوتاس العربية التي يساهم في رأس مالها عدد من الدول العربية. وبالتالي، فإن لتلك الدول العربية المساهمة في شركة البوتاس الحق في الاعتراض والتصدي للمشروع الإسرائيلي لأنه سيلحق أضراراً مباشرة بإحدى مصالحها.

٦ - إن عزم الكيان الصهيوني على إقامة عدد من المفاعلات النووية على امتداد القناة للاستفادة من مياه القناة في أعمال التبريد لأمر خطير، خاصة أن هذا الكيان لم يوقع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ويرفض السماح لخبراء وكالة الطاقة الذرية الدولية بتفتيش منشآته النووية.

٧ - أعلن كثير من الفنيين والاقتصاديين الصهاينة والدوليين أن الجدوى الاقتصادية للمشروع لا تعادل الأضرار المباشرة والجسيمة المترتبة على تنفيذه، مما يؤكد أن هناك تضرراً وراء الأغراض الاقتصادية، وأن الهدف الجوهري استراتيجي وسياسي. وبالتالي، فهناك تعامل بنية سيئة وإساءة استعمال لحقوق الدول وواجباتها.

موقف الملك الراحل حسين من القناة

حدد الملك حسين موقفه من المشروع بصراحة، وفي مناسبات متعددة نذكر منها، على سبيل المثال، ما يلي:

ففي حفل افتتاح المؤتمر العربي الرابع للثروة المعدنية بتاريخ ٩/٤/١٩٨١ قال:

«إن إسرائيل تقدم على عدوان جديد يتمثل بشق قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت دون أن تعبأ بالقانون الدولي واتفاقيات جنيف وما يتعرض له بلدنا الأردن نتيجة ذلك من أخطار وأضرار، إذ إن البحر الميت كما تعلمون، يقع في أرض الأردن التاريخية وتحت سيادته الوطنية، كما إن ربع هذا البحر هو جزء لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية من الأرض العربية الفلسطينية المحتلة. وإسرائيل بهذا العمل تواصل كشف نياتها العدوانية المميتة وتهديدها للأمن والسلام في منطقتنا العربية جمعاء. كذلك فإن مشروع هذه القناة ينطوي على شر الأخطار ضدنا وضد أمتنا العربية، مثلما يصيب الاقتصاد الأردني ومشاريع التنمية

الأردنية بأضرار فادحة. وإن الأردن إذ يحذر من العواقب الخطيرة المترتبة على هذا العدوان السافر، فإنه يتمسك بكامل حقه المشروع في الاستعانة بأتمه واللجوء إلى المحافل الدولية لمنع إسرائيل من الإقدام على تنفيذ هذا المشروع ووضع العالم، كما اعتادت، أمام الأمر الواقع».

كما أشار الملك حسين إلى هذا الموضوع في خطابه في حفل تخريج الفوج الثاني من طلبة جامعة اليرموك بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١، حيث قال :

«يخططون لعدوان جديد على صعيد إقليمي وعلى الأردن بالذات وعلى فلسطين بجرهم مياه المتوسط إلى البحر الميت لتبريد مفاعلات نووية جديدة يقيمونها في المنطقة وكأنها حق لهم وحرام على الأمة العربية».

وفي مقابلة صحافية مع مجلة المستقبل قال^(٦):

«إن مشروع القناة التي بُدئ بإقامتها لضخ المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت مسألة لا تعنيهم وحدهم؛ فالبحر الميت نصفه أردني ونصفه الآخر فلسطيني. إنه عدوان صارخ على الحقوق العربية وعلى الأردن بالذات.

إن المعلومات المتوفرة لدينا تفيد بأن هذه القناة لن تكون لتوليد الطاقة بل لتكون جزءاً من مشروع مفاعلات ومحطات نووية تتولى إسرائيل إنشاءها».

- أما رئيس الوزراء الأردني، فقد قال بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠، وأمام المجلس الوطني الاستشاري، « إن تنفيذ المشروع له أبعاد سياسية أخطار أمنية على الأردن بصفة خاصة وعلى الأمة العربية بصفة عامة وله أخطار أيضاً على جميع دول المنطقة».

- أبلغ الأردن جامعة الدول العربية بالأخطار المترتبة عن المشروع، وطلب تعميم ذلك على الدول العربية. وبناء على ذلك، بحث مجلس جامعة الدول العربية في دورته ٧٥ في تونس بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ الموضوع وأصدر قراراً يشجب المشروع ويوصي بعرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة لاستصدار قرار يمنع إسرائيل من شق القناة، والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للحيولة دون المشاركة في تمويل المشروع أو تقديم أي معونات من أجله، وإدراج جميع الشركات والمؤسسات المالية والهندسية، التي تقبل أن يكون لها أي علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع، في القائمة السوداء.

- وكان لمنظمة أوابك (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط) رأي في المشروع. فقد استنكرته واعتبرته شكلاً مستتراً من أشكال العدوان على فلسطين والأردن، ويستهدف بصفة أساسية تغيير الحقائق الجغرافية للأراضي العربية.

- دان مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية، الذي انعقد في بغداد من ١/٦ إلى ٦/٦ من سنة ١٩٨١، هذا المشروع، وأصدر قراراً يدين بشدة العدوان الصهيوني الجديد على

(٦) انظر: المستقبل، العدد ٢٣٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١).

الموارد الطبيعية والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويحذر العدو الصهيوني من مغبة الاستمرار في تنفيذ المشروع، ويطالب الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية بإدانة هذا العدوان، ويدعو دول العالم وحكوماتها إلى عدم المساهمة في تنفيذ هذا المشروع مالياً أو بشرياً أو فنياً، وعدم تقديم أي مساعدات مادية أو معنوية قد تساعد العدو الصهيوني في تنفيذ هذا المشروع، ويحذر المؤسسات والشركات والأفراد في العالم من المساهمة في تنفيذ هذا المشروع وتعريض نفسها للعقوبات الاقتصادية وتطبيق قوانين أحكام المقاطعة العربية والإسلامية.

– أصدر مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي (١٠ - ٢١ / ٨ / ١٩٨١) قراراً بإدانة المشروع الإسرائيلي، وطالب القرار بوقف تنفيذ المشروع باعتباره عملاً غير شرعي.

هذا وقد تمت الكتابة إلى السفير الأردني في واشنطن حول الموضوع لمتابعة الاتصال بالأساط الأمريكية، وشرح وجه النظر الأردنية ومعرفة احتمالات ومصادر التمويل.

مشروع القناة في أروقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بعد أن طرح الكيان الصهيوني، كما سبق وأسلفنا، المشروع رسمياً، ولأول مرة، في مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي سنة ١٩٨١، فوجيء ممثلو الأردن، وأخذت تصدر عنهم تصريحات متضاربة.

تصادف ذلك وبدايات تأسيس دائرة البيئة في الأردن. وكنت أنا، كمدير للدائرة، أحضر اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) في نيروبي. وانطلاقاً من إحساسي بضرورة تشكيل موقف رسمي موحد، اقترحت على رئيس الوزراء الأردني تشكيل لجنة وطنية تعد دراسة حول المشروع، ويكون للأردن بناءً عليها موقف موحد من مشروع القناة الإسرائيلي في أروقه للأمم المتحدة.

قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة ضمت اثنتي عشرة وزارة ومؤسسة رسمية وأهلية، وشرفني برئاستها.

وتمكنت اللجنة، بعد الاستعانة بكل من اعتقدنا أن لديه معلومات يمكن أن تضيف شيئاً إلى الموضوع، من إنهاء دراسة التأثيرات السلبية الناجمة عن شق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت، وتحديد موقف الأردن الرسمي، الذي لم يخرج عن مجموع النقاط التي أسلفنا ذكرها.

كان موعد عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو من سنة ١٩٨٣. وكتب وزير البلديات والبيئة إلى رئيس الوزراء يطلب أن يتولى الوزير نفسه رئاسة الوفد إلى نيروبي في كينيا. وكتب وكيل الوزارة رسالة مشابهة طلب أن يتولى هو رئاسة الوفد، ومن دون علم الوزير الذي كان خارج البلاد. إلا أن رئيس الوزراء طلب الدراسة أولاً، وبعد أن اطلع عليها، شرفني مرة أخرى برئاسة الوفد إلى نيروبي.

وقد رأينا أن نتبع استراتيجية لإقناع الوفود، وخاصة الأوروبية منها، بتأييد وجهة نظرنا، وهي أن نطرح الموضوع من وجهة النظر البيئية فقط، وبأنه مشروع يدمر بيئة البحر الميت، وألا ندخل في كثير من السلبيات الفنية، إذ إنها قد تضعف الحوار ويكون الرد علينا أن كل خسارة قابلة للتفاوض والتعويض.

واستطعنا أن نطرح مشروع قرار تبنته المجموعة العربية والآسيوية أولاً، ثم حصلنا على شبه إجماع، بما في ذلك الدول الأوروبية.

لاحظ السفير الأمريكي، رئيس الوفد في نيروبي، نشاطنا ذلك، ورتب لقاء عفويًا معي في ممرات القاعة، وقال لي:

إنني ألاحظ نشاطكم وأثمنه، وقد أبلغت واشنطن بذلك، ولكن الجواب الذي جاءنا هو أن الولايات المتحدة يجب أن تقف ضد المشروع وستطلب التصويت عليه.

قلت له، ولكنك تلاحظ أننا حصلنا على شبه إجماع. قال نعم، ولكننا سنصوت وحدنا ضد مشروع قراركم.

في برنامج الأمم المتحدة تمر جميع القرارات عادة بتوافق الآراء، ونادراً ما يتم التصويت على مشروع قرار. وكان مشروع قرارنا هذا من المشاريع النادرة التي تم التصويت عليها بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما طرح مشروع القرار للتصويت، كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي صوتت ضده، وهذا نصه:

مشروع القرار الأردني الذي يرمي إلى إقامة قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت

مقدم من المجموعة العربية والمجموعة الآسيوية

الدورة الحادية عشرة - نيروبي - ١١ - ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣

إن مجلس الإدارة

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٦/١٥٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٣٧/١٢٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

وإذ يضع في اعتباره إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (ستوكهولم، ١٩٨٢) وإعلان نيروبي لسنة ١٩٨٢ المتعلق بحماية البيئة وتحسينها،

وإذ يدرك أن القناة المقترحة والتي ستقام جزئياً في قطاع غزة، الإقليم الفلسطيني المحتل في ١٩٦٧، سوف تنتهك مبادئ القانون الدولي وتضر بمصالح الشعب الفلسطيني،

وثقة منه بأن القناة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، إذا نفذتها إسرائيل،

ستتسبب في إلحاق أضرار مباشرة، خطيرة، ومؤذية يتعذر إصلاحها، للإنسان وبيئته في الأردن، ولحقوق الأردن ولمصالحه الحيوية المشروعة في الميادين الاقتصادية، والزراعية، والديمقراطية، والإيكولوجية،

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي

٢ - يكرر تأكيد طلب الجمعية العامة في قرارها ٣٧/١٢٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بالألا تقيم إسرائيل هذه القناة وبأن توقف على الفور جميع الأعمال و/أو الخطط التي قامت بها من أجل تنفيذ هذا المشروع.

٣ - يشير إلى نداء الجمعية العامة الموجه في القرار نفسه إلى جميع الدول، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالألا تساعد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في الإعداد لهذا المشروع وتنفيذه،

٤ - يرجو من المدير التنفيذي أن يسهل أعمال الأمين العام للأمم المتحدة في الرصد والتقييم، على أساس متواصل، لجميع الجوانب - وخصوصاً الإيكولوجية - المتعلقة بالآثار غير المواتية المترتبة بالنسبة للأردن والأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، على تنفيذ القرار الإسرائيلي الذي يرمي إلى إقامة هذه القناة، وكذلك في إعداد تقرير الأمين العام الذي سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين، وأن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية عشرة هذا المقرر.

توقف المشروع الصهيوني: المتوسط - الميث

بعد أن أنهت إسرائيل دراساتها ومخططاتها للمشروع، شكلت شركة سميت شركة البحر المتوسط - البحر الميت، واحتفلت بوضع حجر الأساس، وباعت سندات إسرائيلية في مختلف أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. وباشرت التنفيذ سنة ١٩٨٣، وبدأت بحفر النفق من جهة البحر الميت، قرب مسعدة.

لكن ثبت لها بالوجه القطعي أن المشروع غير مجد اقتصادياً، وبناءً على ذلك قررت وقف المشروع بصورة نهائية.

وبالعقلية اليهودية الصهيونية الاقتصادية التي تجيد حسابات الربح والخسارة، وبدعم أمريكي واضح، قرر الإسرائيليون، على ما يبدو، تحويل المشروع إلى الجانب الأردني، حيث يطمعون، وبضغط أمريكي، في أن يمول عرب النفط المشروع فيجنوا هم الثمار.

الحوار مع الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بشأن القناة

في بدايه التسعينيات، وقبل توقيع اتفاقية وادي عربة، زار الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر الأردن داعياً لاتفاقية السلام ومبشراً بها. وكنت من بين المدعويين لإجراء الحوار معه على مائدة الغداء. قلت للرئيس كارتر: إنك رجل بيئي معروف، وقد كرمك برنامج الأمم

المتحدة UNEP باعتبارك واحداً من البيئيين الخمسمئة في العالم. فكيف قبلت أن تقوم الولايات المتحدة، عندما كنت رئيساً لها، بالتصويت منفردة ضد قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص مشروع القناة الإسرائيلية، علماً أنك تدرك كرجل بيئي مشهود له حجم الأضرار البيئية للمشروع من إخلال بعناصر التوازن البيئي لمياه البحر الميت وتغيير لتركيبها الكيميائي والحيوي، وتلويث هذه المياه بالمخلفات الصناعية والمشعة، وإيصال الأحياء البحرية إلى البحر الميت وبذلك تغيير بيئته التي تفرد بها على جميع بحيرات العالم، وعلى مدى التاريخ؟

أجاب الرئيس الأسبق كارتر: «لماذا يجب أن يكون هذا المشروع مشروعاً إسرائيلياً، ولماذا لا يكون مشروعاً مشتركاً بين الأردن وإسرائيل؟ وبدلاً من أن تمر القناة من البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي الإسرائيلية هناك بديل لهذه القناة وهي قناة تصل البحر الأحمر وخليج العقبة بالبحر الميت، ويكون مسارها بين الأردن وإسرائيل، ويستفيد منها الطرفان»^(٧).

على ما يبدو، لم يأت تصريح كارتر هذا من فراغ؛ إذ إنني وجدت على شبكة الإنترنت دراسة «حالة قناة البحر لأحمر - البحر الميت»^(٨). ومن ضمن ما ورد في هذه الدراسة أن شركة هارزا الأمريكية في شيكاغو استمرت في دراسة هذه القناة من بداية الثمانينيات وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

قناة البحر الأحمر - البحر الميت

بعد ذلك بدأنا نحس بأن انقلاباً سياسياً في موقف الأردن سيبدأ، أو قد بدأ فعلاً. ففي سنة ١٩٩٤، وقعت اتفاقية وادي عربة، وبدأت الجهات السياسية في الأردن تسرب شيئاً فشيئاً رغبتها في تبني فكرة قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وبمشاركة إسرائيل، وبهدف إنقاذ بيئة البحر الميت خلافاً لكل ما سبق أن قلناه في أروقة الأمم المتحدة وحشدنا العالم من أجله.

وأشارت التصريحات الأردنية إلى أن الدراسة التي قامت بها شركة هارزا الأمريكية كانت بعد اتفاقية وادي عربة (وهذا خلافاً لما أوردناه من أن الشركة قد بدأت دراسة القناة منذ بداية الثمانينيات وانتهت منها سنة ١٩٩٦).

ومهما يكن الأمر، وحسب التصريحات الأردنية، فسوف تفتح قناة بطول ١٢ كم على الحدود بين العقبة وإيلات، تنقل حوالي ٦٤ متراً مكعباً من المياه في الثانية، كما سيتم إنشاء محطة ضخ من منسوب مستقر إلى منسوب ١٢٦ متراً فوق مستوى سطح البحر. وسيتم مد خط أنابيب بطول ١٨٠ كم حتى الساحل الشرقي للبحر الميت (التصريح الأردني قال: مقابل

(٧) التل، المصدر نفسه.

«Red Sea- Dead Sea Canal», TED Case Studies, no. 429.

(٨)

الساحل الغربي للبحر الميت). وسوف تسقط المياه هناك من ارتفاع ١٠٠ متر فوق سطح البحر الميت إلى منسوب ٤٠٠ متر تحت سطح البحر، حيث سيتم توليد الطاقة التي سوف تستخدم في المرحلة الثانية لتحلية المياه.

أما المرحلة الأولى، فسوف يتم تنفيذها، حسب التصريحات، بكلفة تقدر بمليار دولار تقدم بشكل منح، إلا أن وزير المياه الحالي، حازم الناصر، صرح خلال وجوده في دبي في الندوة الاستثمارية التي رأسها رئيس الوزراء الأردني فيصل الفايز، بأن مشروع القناة من أهم المشاريع المطروحة للاستثمار والبالغة كلفتها ٣,٥ مليارات دولار^(٩).

ولاتتضمن المرحلة الأولى تحلية المياه؛ إذ إن المياه المحلاة لن يستفيد منها الأردن قبل ثماني سنوات من بدء التنفيذ إذا استطاع الأردن الحصول على منح لتنفيذ الخط الناقل. وبحساب كلفة هذا الخط، فسوف يكلف المتر المكعب الواحد من المياه دولاراً واحداً.

يعتقد الجانب الأردني أن مشروع قناة البحر الأحمر - البحر الميت سيحل المشكلة المائية في الأردن حتى سنة ٢٠٣٥.

وهناك مصادر أخرى على الإنترنت تقول إنه سوف يستفاد من قوة سقوط المياه لدفع مياه البحر إلى غشاء لتوليد المزيد من المياه العذبة. كما يمكن الاستفادة من قوة السقوط هذه لتحلية المياه بواسطة التناضح العكسي.

وتتناقض تصريحات الجانب الأردني عن المنح، إذ قيل إن المشروع سينفذ من قبل شركات وفق نظام تأمين التمويل والبناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، على أن تسترد كلفتها خلال ٢٠ إلى ٢٥ سنة، ثم يؤول المشروع إلى صاحب العمل.

ويعتقد الجانب الأردني أن هذا المشروع سيحل المشكلة المائية في الأردن حتى سنة ٢٠٣٥، حيث سيوفر للأردن ٥٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، و ٢٧٠ مليون متر مكعب سنوياً للسلطة الفلسطينية وإسرائيل^(١٠).

خطر القناة على عذوبة المياه الجوفية

بالإضافة إلى الأخطار التي تناولناها عند الحديث عن قناة المتوسط - الميت، هناك خطر جديد تشكله قناة الأحمر - الميت. فمما لاشك فيه هو أن تسرب مياه البحر المالحة من القناة لأي سبب من الأسباب، أكان تصدعاً أم تشققاً ناتجاً من انزلاقات الجبال والصخور أم زلازل أم تخريباً متعمداً أم سوى ذلك، سيؤدي إلى كارثة تملح المياه الجوفية في وادي عربة. وهذا تخوف يشعر به خبراء في الجانب الإسرائيلي نفسه: يقول البروفيسور إيلياهو روزنتال،

(٩) الرأي، ١٤/٧/٢٠٠٤.

(١٠) الرأي، ١٣/٧/٢٠٠٣.

خبير مياه ومحاضر في جامعة تل أبيب في معرض حديثه عن حفر قناة مياه في محور فيلادلفي، تضخ لها المياه من البحر المتوسط لتقيم حاجزاً أمنياً على الحدود بين مصر وقطاع غزة وتمنع قيام الأنفاق:

«إنها كارثة بيئية. لم يفكر الذين اقترحوا شق هذه القناة الغربية بعدة أبعاد هامة جداً، منها أن تكلفة شق القناة والعمل على استقرار محتوياتها ستصل إلى ملايين الشواكل، بسبب قدرة الامتصاص العالية للطبقات الرملية. وسيستوجب الأمر الدفع بكميات هائلة من مياه البحر من أجل تعبئة جميع الطبقات الرملية السفلية من أجل إيجاد قناة عريضة وعميقة ومستقرة لا تتوفر أي إمكانيات لاجتيازها. سيشكل شق القناة الجديدة عملاً بربرياً وحشياً حيال سكان المنطقة. وفي نهاية المطاف كميات هائلة من المياه العذبة بهدف غسل بقايا المياه المالحة وتنقية آبار المياه الجوفية. وكما هو معروف فإنه لا توجد ولن توجد في جنوب البلاد مصادر مياه عذبة تسمح بالقيام بهذه المهمة»^(١١).

وإذا تذكرنا أنه خلال اعتداءات الكيان الصهيوني على الأردن بين سنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٠، كانت قوات العدو قد قصفت قناة الغور الشرقية، الأمر الذي جعل مياهها تتسرب إلى وادي الأردن. واستمر تسرب المياه فترة طويلة من الزمن، إلى أن نزل السفير الأمريكي إلى الموقع ورفع العلم الأمريكي وأعطى الضوء الأخضر لبدء عملية الإصلاح.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما الذي يمنع أن تتكرر الحادثة وتتفجر أنابيب قناة الأحمر - الميت الحاملة للمياه المالحة؟ وبغض النظر عن أسباب التفجير أو عمن يكون وراءها، فإن كمية المياه المقدرة من الجانب الأردني هي ٦٤ متراً مكعباً في الثانية، وهذا يساوي أكثر من ربع مليون متر مكعب في الساعة أو ٢,٧٦ مليون متر مكعب يومياً، ويعني ببساطة أننا سنخسر كل مياهنا الجوفية العذبة في وادي عربة، آخذين بعين الاعتبار طبيعة التربة الرملية وقدرتها العالية على الامتصاص. يضاف إلى ذلك أن اتفاقية وادي عربة تنازلت عن آبار المياه الواقعة في الأراضي الأردنية إلى الكيان الصهيوني؛ إذ جاء في: «المادة IV: المياه الجوفية في وادي عربة/منطقة هاعرفا

وبموجب معطيات هذه المعاهدة، فإن بعض الآبار التي حفرتها واستعملتها إسرائيل وكذلك أنظمتها ستقع على الجانب الأردني من الحدود. إن هذه الآبار وأنظمتها المرافقة تخضع للسيادة الأردنية، وستستمر إسرائيل باستعمال هذه الآبار والأنظمة بالكميات والنوعية الموضحة في ذيل هذا المرفق الذي سيتم إعداده إعداداً مشتركاً بحلول ٣٠ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٩٤. ويمنع على أي بلد من اتخاذ أو السماح باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر بشكل ملحوظ في تقليل إنتاج هذه الآبار أو في نوعيته».

(١١) الرأي، ٥/٦/٢٠٠٤، نقلاً عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

إن أي تخريب في هذه القناة، حتى وإن كان مرتباً، سيعتبره الكيان الصهيوني عجزاً أردنياً عن تنفيذ نصوص المعاهدة ومبرراً لاحتلال الجبال الشرقية الذي تحلم إسرائيل بالسيطرة عليها منذ زمن بعيد.

الاعتبارات السياسية الإقليمية والدولية اللازمة لاستخلاص النتائج

١ - قناة السويس

لربط اليوم بالأمس نذكر بأن شركة قناة السويس قامت كشركة تملكها الدول المستعمرة للمنطقة (أي شركة مخصصة، وإن لم يكن المصطلح شائعاً في ذلك التاريخ)، وأنها عملياً بيعت من قبل حكام مصر في ذلك التاريخ، وأن إعادة القناة إلى السيادة المصرية بعد سقوط الملك فاروق وقيام الثورة قد كلفت البلاد حرباً ضروساً هي حرب سنة ١٩٥٦ التي اشتركت فيها كل من إنكلترا وفرنسا وإسرائيل وسميت حرب السويس.

إن علينا أن نتصور من الآن أنه إذا ما تمت خصخصة أو بيع مشروع قناة البحر الأحمر - الميت، فإنها ستخرج من تحت السيادة الأردنية وستكلف إعادتها إلى السيادة الأجيال القادمة حرباً لا محالة.

٢ - قناة بنما

وللتذكير أيضاً أقول إن الولايات المتحدة عندما عرضت على الدولة التي كانت تحكم تلك المنطقة فكرة القناة أدرك مفكرو بنما مخاطر الفكرة على البلد، ورفضوا العرض الأمريكي. إلا أن أمريكا استمالت بالمال وجهاً بارزاً في المنطقة المخصصة لحفر القناة ودعمته لتنفيذ انقلاب وإعلان استقلال منطقتها، واعترفت بعد ذلك بالمنطقة كدولة مستقلة ثم وقعت معه اتفاقية حفر قناة بنما. وعندما حاول نورييغا عند انتهاء فترة الاتفاقية أن يشق عصا الطاعة على الولايات المتحدة اجتاحت الأخيرة بنما واعتقلت قواتها نورييغا. وجاء إلى السلطة في بنما بعد ذلك من يؤمر فيطيع.

أ - موقف السلطة الفلسطينية من قناة البحر الأحمر - الميت

في المؤتمر الدولي لإدارة الموارد المائية الذي انعقد ما بين ٣٠/٥ و ٣/٦/٢٠٠٤ على شاطئ البحر الميت في الأردن، قال نائب رئيس سلطة المياه الفلسطينية المهندس فضل كعوش إن السلطة تتحفظ على مشروع قناة البحرين الأحمر - الميت، حتى لا يؤثر ذلك على الحقوق المائية أو الاتفاقات المرتبطة بالحل الدائم. وأعرب عن المخاوف الفلسطينية من أن يقوم الجانب الإسرائيلي باستغلال الموافقة على المشروع باتجاه الانتقاص من الحقوق المائية الفلسطينية. لكنه أكد أن السلطة لن تمنع في تنفيذ المشروع إذا كان لا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه.

كما تبين أن الجانب الإسرائيلي يتحفظ على الطرح الفلسطيني بحجة أن المشروع فني

وبيئي وليس سياسياً. وطلب حذف أي عبارات تتعلق بحقوق المشاطئة، وطلب باستبدالها بأطراف مستفيدة.

وقد بلغ الجانب الأردني بالموقف الفلسطيني هذا، كما إن نسخة البنك الدولي للشروط المرجعية عدلت ثلاث مرات إلى أن احتوت النسخة الرابعة على هذه التحفظات، علماً بأن الحوار قائم منذ سنة ٢٠٠٣^(١٢).

ب - رأي مصري في المشروع

في مصر هاجمت الصحافة المشروع بشدة ظناً منها أن المشروع عبارة عن قناة ستنافس قناة السويس. إلا أن وزير الموارد المائية والري المصري الدكتور محمود أبو زيد قال خلال وجوده في مؤتمر الموارد المائية، إن مصر تدعم مشروع قناة البحرين وإنه يصب في مصلحة دول المنطقة، وليس له أي تأثيرات سلبية على قناة السويس. وأكد استعداد مصر للتباحث مع المسؤولين الأردنيين للمساعدة في تنفيذ المشروع، وأن ما يثار في الصحافة حول المشروع غير دقيق ولا يؤثر على موقف الحكومة المصرية^(١٣).

وهكذا نرى أن مصر والسلطة الفلسطينية، وكلتاهما وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل، أخذتا تعلنان موافقتهما على المشروع بشروط أو بلا شروط.

ج - بدائل المشروع

هل هناك بديل للمشروع؟..

أعتقد بتواضع أن هناك مشروعين يشكلان بديلين لمشروع قناة الأحمر - الميت:

(١) البديل الأول محطة تحلية

إقامة محطة تحلية خاصة بالأردن في خليج العقبة، علماً بأن لمحطات التحلية وظيفتين: تحلية المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية. وبما أننا سنعمل على نقل مياه الديسي إلى عمان، فيمكننا أن نصمم الخط الناقل لنقل المياه المحلاة أيضاً. لذا، لسنا بحاجة إلى خطين ناقلين للمياه، الأول شرقي الجبال والآخر غربيها.

(٢) البديل الثاني مشروع السد الأخضر

وكما طرحنا هذا المشروع قبل حوالي عشرين سنة، فإنه يقوم على أساس الاستفادة من مياه الأمطار في البادية الشرقية، حيث يبلغ المعدل السنوي الطويل الأمد لهطول الأمطار ٨ مليارات متر مكعب سنوياً.

إن مشروع قناة الأحمر - الميت سيؤمن للأردن حوالي نصف مليار متر مكعب

(١٢) الرأي، ١/٦/٢٠٠٤.

(١٣) الرأي، ١/٦/٢٠٠٤.

سنوياً (٥٧٠ مليوناً)، فلو استطعنا الاستفادة من ثمن المياه الساقطة على البادية الشرقية لحصلنا على مليار متر مكعب سنوياً، أو ضعف ما ستوفره القناة، وبتكلفة أقل كثيراً من تكلفة القناة.

ونذكر بأن السقوط المفاجيء للأمطار على البادية الشرقية شكل سيولاً جارفة أحدثت عدة فياضانات كارثية في الأردن عاش جيلنا ثلاثة منها:

– الفيضان الذي اجتاح مدينة معان سنة ١٩٦٦، وهدم حوالي ٢٠٠ منزل، وقتل عدداً مشابهاً من الناس.

– الفيضان الذي اجتاح البتراء، وداهم فوجاً سياحياً فرنسياً في السيج، وقتل بعضهم.

– الفيضان الذي اجتاح المنطقة من أسفل رأس النقب وحتى العقبة، وجرف معظم أجزاء الطريق، ودفن الشاحنات في الرمال.

لذا فنحن متأخرون جداً في وضع دراسة لإقامة مئات الحواجز والمصاطب والسدود المائية بهدف زيادة المخزون الجوفي، وتخضير البادية، وتنمية الثروة الحيوانية، وتكوين تجمعات سكانية.

وسوريا في هذا المضمار أنشط من الأردن كثيراً في الوقت الحاضر. كما إن اليمن كان يوماً ما يميناً سعيداً يمثل هذا المشروع.

د - رفع مستوى سطح البحر الميت

أما بالنسبة إلى رفع مستوى منسوب البحر الميت، فيجب ألا يتحمل الأردن مسؤولية ذلك، ومن الضرورة التركيز على تحميل إسرائيل مسؤولية تراجع مستوى البحر الميت نتيجة تحويل مجرى نهر الأردن؛ فقبل التحويل كانت المياه تنساب من بحيرة الميت شمالي اللسان، وكانت بعمق ٣٣٠ متراً، إلى البحيرة جنوبي اللسان وكان عمقها ٦ أمتار فقط، وهي جافة الآن.

إن قراراً من محكمة العدل الدولية كالقرار الخاص بجدار الفصل العنصري يعزز موقفنا في العالم بدلاً من أن نقترح لتجاوزات الكيان الصهيوني حلاً على حسابنا □